

تحقيقه

تركيا

حكومة بستة رؤوس

قد توحى النظرة العامة للحكومة التركية الجديدة أن لا جديد حقيقياً تحمله. إلا أن الدخول إلى بعض تفاصيل أسماء الوزراء والحقائب الملقاة وتلك المستحدثة، والمهام الموكلة إلى كل من أعضائها، يكشف أنها مختلفة عن التشكيلتين السابقتين لرجب طيب أردوغان، على أكثر من صعيد

أرست خوري

ولدت الحكومة التركية الجديدة في ظرف استثنائي، بما أنها ابنة فوز انتخابي كبير وتاريخي للحزب الحاكم، ولأنها تتزامن مع صعود اقتصادي كبير، وفترة ذهبية بالنسبة إلى تصاعد نفوذ أنقرة كقوة كبرى في المنطقة والعالم. ورغم أنها حكومة من حزب واحد طبعاً، فإنها تعكس تنوعاً في الهويات الفكرية لوزرائها، وهو ما ليس سوى ترجمة لتنوع التيارات التي يتألف منها حزب «العدالة والتنمية». فرغم طابعه الإسلامي العام، يضم تيارات ورموزاً يسارية ديموقراطية، وأخرى ليبرالية سياسياً إلى الأقوى طبعاً (انظر إلى بطاقات الهوية لبعض شخصيات الحكومة).

ولأن الحكومة الجديدة، التي تحمل الرقم 61 في تاريخ الجمهورية، تأخذ على عاتقها مهمة مركزية، وهي إعداد دستور جديد بالكامل للبلاد، فإن جميع عناصرها هم من المقربين جداً من أردوغان، حتى إن معظمهم من أصدقائه الشخصيين. لهذا السبب، وصف العديد من المراقبين الأتراك المعارضين، حكومة أردوغان بأنها فريق عمل «الرجل الواحد»، أي أردوغان نفسه. ويمكن القول إن ذلك صحيح مثلما أن العكس صحيح أيضاً. فمن جهة، الوزراء الـ 21، إضافة إلى النواب الأربعة لرئيس الحكومة، مرتبطون عضواً بأردوغان، ومن جهة أخرى فإن رئيس الوزراء أراد توزيع المهام التي كان يحتكرها، على نوابه ووزرائه حتى، بدليل استحداث وزارات جديدة للقيام بمهام كانت من صلاحياته الحصرية. وقد تم إلغاء 8 وزارات دولة واستحداث 6 وزارات ذات حقائب، وأضيف منصب نائب وزير، وبات نواب رئيس الحكومة أربعة بدل ثلاثة. واللافت أن كلاً من النواب الأربعة لرئيس الحكومة

أصبح لديه ملف كبير ليتابعه، وكان أردوغان، من خلال ترؤسه ما يظن كثيرون أنه سيكون حكومته الأخيرة قبل انتقاله إلى القصر الرئاسي في شتقيا، أراد توزيع مهام رئيس الوزراء ليكون رئيس الجمهورية هو المسؤول الفعلي للسلطة التنفيذية بعد أن يصبح النظام في تركيا رئاسياً في وقت لاحق. وفي التفاصيل، فإن 6 وزراء جدد عُيّنوا في الوزارة الجديدة، هم فاطمة شاهين وأردوغان بايراكتار وعصمت يلماز وإدريس نعيم شاهين وسوات كليتش وبكير بوزداغ، ليحافظ 16 وزيراً من الحكومة السابقة على مناصبهم، لكن مع بعض التعديلات في الحقائب.



وزم أردوغان بعض صلاحياته ربما ليصبح رئيس الجمهورية هو المسؤول التنفيذي في النظام الرئاسي



وأهم ملامح الحكومة الجديدة، النواب الأربعة لرئيس الحكومة، وهم بولنت أرينش وعلي باباجان (احتفظا بمنصبهما السابقين) وبكير بوزداغ وبشير أتالاي. وسيحتفظ أردوغان بصلاحيته الإشراف على الملفات التالية: مجلس الأمن القومي، والأمانة العامة لمجلس الوزراء (وهي وكالة مهمة للغاية في البلاد)، وجهاز الاستخبارات التركية MIT، ومؤسسة الإسكان (أحد أبرز أسباب نجاحاته الانتخابية)، وهيئة الاستثمار. وسيكون أرينش المتحدث الرسمي باسم الحكومة،

بولنت أرينش



أحد نواب رئيس الحكومة، وهو من رفاق درب رجب طيب أردوغان، وأحد مؤسسي حزب «العدالة والتنمية» الحاكم بعدما كان نائباً عن حزب «الرفاه». حافظ على منصبه الذي تسلمه في الحكومة السابقة، مع صلاحيات جديدة موسعة، علماً أنه يعدّ ممثل التيار الإسلامي المتشدد نسبياً في الحزب الحاكم. كان أول رئيس للبرلمان في عهد حكم «العدالة والتنمية» بين 2002 و2007، وهو ابن مدينة بورصة ومحام، وكاد يكون أحد ضحايا «إرغينكون».

علي باباجان



حافظ نائب رئيس الوزراء على منصبه في الحكومة الثالثة لأردوغان، وهو مسؤول الملف الاقتصادي، علماً أن النجاح التركي الكبير في الاقتصاد محسوب، في جزء كبير، له، خصوصاً في إدارة الأزمة المالية عام 2008. ورغم أنه يبلغ 44 عاماً فقط، إلا أنه أحد الرجال الأقوياء المقربين جداً من أردوغان ومن عبد الله غول. وزير الخارجية السابق هو أحد مؤسسي الحزب الحاكم، وسبق أن تولّى عام 2005 منصب كبير المفاوضين الأتراك مع الاتحاد الأوروبي.

بشير أتالاي



وزير الداخلية السابق هو بطل «المبادرة الكردية» التي أطلقتها الحكومة عام 2009، ويكمن له العلمانيون الكماليون كرهاً عميقاً، حتى إن الرئيس السابق أحمد نجات سيزر وضع الفيتو ضد تعيينه وزيراً للترربة في 2002. وللمرة الأولى سيكون هناك نائب لرئيس الحكومة متفرغ للملف الكردي، واختير له أتالاي، الأستاذ الجامعي في مادة القانون، بما أنه تمكن من التفاوض جيداً مع الأكراد وممثليهم.

بكير بوزداغ



ظلّ رئيساً للكتلة البرلمانية للحزب الحاكم منذ انتخابات 2007. هو محام من مدينة يوزغات، وظل يمارس المهنة حتى أُنخب للمرة الأولى عن «العدالة والتنمية» في 2002. أظهر مهارات تفاوضية كبيرة خلال توليه مهامه البرلمانية، لذلك اختاره أردوغان ليكون نائباً لرئيس الحكومة للمهمة الأصعب: التوصل لتسويات مع الأحزاب المعارضة حول دستور جديد، وهو من الجيل الجديد للحزب الحاكم، ولا يبلغ إلا 46 عاماً من العمر.

أحمد داوود أوغلو



يكاد يكون الرئيس الثاني للحكومة نظراً للنفوذ الهائل الذي يتمتع به عند أردوغان والحكومة والرئيس والحزب الحاكم الذي أصبح نائباً عنه للمرة الأولى في 12 حزيران الماضي. البروفيسور، ابن مدينة قونيا، صاحب الفضل في كل ما له علاقة بإنجازات السياسة الخارجية التركية منذ 2002. لا شك في أنه أبرز دبلوماسي في العالم حالياً، لكنه يواجه تحدي محدودية سياسته ب«تصغير المشاكل» في ظل ثورات «الربيع العربي».

إرتوغلو غوناي



هو الوزير السابق والحالي للسياحة. يسمّيه البعض نموذجاً للعجائب التي لا تحصل إلا في تركيا، إذ كان الأمين العام لحزب «الشعب الجمهوري» العلماني، قبل أن يخرج من صفوفه بسبب خلاف مع رئيس الحزب آنذاك دنيز بايكال عام 2004. هو ممثل التيار اليساري في الحزب الحاكم حالياً، مثلما كان رمز التيار اليساري في حزب مصطفى كمال. تقرب سريعاً من أردوغان الذي وضعه مباشرة بعده على لائحة حزبه في إسطنبول في انتخابات 2007.

محمد شيمشيك



وزير المال السابق والحالي، الكردي الجذور، ملهم مدرسة الخصخصة والنيوليبرالية المتوحشة في حزب «العدالة والتنمية»، وهو القادم إلى السياسة من بوابة عملاقة شركة الاستشارات المالية العالمية، «ميريل لينش». ابن مدينة غازي عنتاب تعلم اللغة التركية وهو في السادسة من العمر، وأنجز علمه وخبرته الاقتصادية في أرقى الجامعات والشركات في لندن ونيويورك التي أخذ منها زوجته، وهو من المنتسبين إلى الحزب الحاكم بعد تأسيسه.

إغمن باغيش



كبير المفاوضين الأتراك مع الاتحاد الأوروبي، بات على رأس وزارة شؤون الاتحاد الأوروبي المستحدثة في الحكومة الجديدة. ابن الـ 41 عاماً، المتحدر من مدينة بينغول، تعلم أصول المفاوضات من دراساته الجامعية في إدارة شؤون الموظفين من جامعات نيويورك. ستكون مهامه صعبة في محاولة إعادة إحياء المفاوضات بين تركيا والاتحاد الأوروبي حول انتساب بلاده لنادي القارة العجوز، خصوصاً أن المفاوضات متوقفة عند الفصل الـ 12.



أردوغان وباباجان وباغيش خلال جلسة نيل الحكومة ثقة البرلمان أول من أمس (أمس الثاني - أ ف ب)